أثر التدخل التركي في الامن العربي

The impact of Turkish interference in Arab security

م. م. كرار فرحان هاني

كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة

م. م. ايمان هادي معارج

كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة

ملخص:

يمتاز الوضع الامني العربية بكثرة ازماته وتقلباته على مختلف الاصعدة ويعود ذلك الى التهميش والاهمال الحكومي للكثير من مطالب واحتجاجات المواطنين فادى ذلك الى اطماع الدول للتدخل بالامن العربي بمختلف الجج والمحاولات وكان ذلك يعتمد على اساليب مختلفة منها مايكون على شكل دبلوماسي عن طريق معاهدات واتفاقيات التسليح والاجهزة الامنية المتطورة او مايكون بشكل ميداني مثل التدخلات المباشرة عن طريق انزال قوات برية او مقاتلات جوية وهذا ماحصل في الاونة الاخيرة .

اعتمدت القوى التركية على معايير مختلفة كادت ان تكون تقليدية في المحافظة او بسط نفوذ اي دولة على مساحاتها وحدودها ومحيطها الاقليمية او الدولي فقد كانت المعايير العسكرية متفوقة من خلال تطوير الصناعات العسكرية وامتلاك تركيا للكثير من الاسلحة الحديثة سواء المصنوعة محلياً او التي تم شرائها من الدول المصدرة للاسلحة على النطاق الدولي، فضلاً عن المقومات الاقتصادية والجغرافية ودبلوماسية.

واستخدمت الدولة التركية اليات مختلفة للتأثير في الازمات العربية من خلال نفوذها الذي فرضته وفقا لمقومات القوة التي تتمتع بها حيث استخدمت الاليات العسكرية والاليات السياسية والاليات الناعمة المتمثلة في الاعلام وغيرها .

وبالنتيجة يعرض التدخل التركي أمن الدول العربية للخطر المادي والمعنوي فبعض التدخلات تؤثر بشكل نفسي واجتماعي و أصبحت العلاقة بين هذه التدخلات علاقة مضطربة تتناسب طردياً حيث كلما زاد التدخل زادت التهديدات والاضطرابات الامنية فضلاً عن ذلك فأن التدخلات الخارجية وخاصة التركية من الممكن ان تنمي حركة متطرفة او مرتزقة معينة تعمل على زعزعة الامن الاستقرار في المناطق العربية وهذا ماحصل في الازمتين الليبية والسورية فقد حصلت تركيا على نتائج مهمة جداً بالنسبة لها لكنها زادت من مشهد الازمة تعقيداً

الكلمات المفتاحية :

الامن العربي، الشرق الاوسط، التدخلات التركية، الأزمة الليبية، الازمة السورية، الأمن الدولي.

Abstract:

The Arab security situation is characterized by its many crises and fluctuations at various levels, due to the marginalization and government neglect of many of the demands and protests of citizens. Developed or in the field, such as direct interventions by landing ground forces or air fighters, and this is what happened recently.

The Turkish forces relied on various criteria that were almost traditional in the province or the influence of any country on its areas, borders and regional or international surroundings. The military standards were superior through the development of military industries and Turkey's possession of many modern weapons, whether manufactured locally or purchased from exporting countries arms on an international scale, as well as economic, geographic and diplomatic components.

The Turkish state used various mechanisms to influence the Arab crises through its influence, which it imposed according to the elements of power it enjoys, as it used military mechanisms, political mechanisms, and soft mechanisms represented in the media and others.

As a result, the Turkish intervention exposes the security of the Arab countries to material and moral danger, as some of the interventions affect psychologically and socially, and the relationship between these interventions has become a turbulent relationship that is directly proportional, as the greater the intervention, the greater the threats and security disturbances. In addition, external interventions, especially Turkish, can develop an extremist movement or mercenaries. Certain groups are working to destabilize security in the Arab regions, and this is what happened in the Libyan and Syrian crises. Turkey has obtained very important results for it, but it has further complicated the scene of the crisis.

Key Words:

Arab security, the Middle East, Turkish interventions, the Libyan crisis, the Syrian crisis, international security.

المقدمة:

تتنافس الدول على النفوذ والسيطرة بشكل مستمر وهذا ماجعل الواقع الدولي يعيش سمة التغيير بشكل واضح وعلى مختلف الفترات ، وهذا لا يجعلها تتنافس فقط وانما تتصارع وتحارب من اجل بقاء نفوذها وهذا ماحدث في كثير من الاوقات .

مما يدفعها الى ضرورة بناء قوتها الداخلية والخارجية بمستويات تضاهي جيرانها او من يهدد امنها وسلامة حدودها وهذا يدفعها الى تطوير او تحديث قوتها الا ان معايير القوة تختلف من دولة الى اخرى وكذلك تختلف اهمية المعيار من موقف الى اخر.

عليه اخذت القوة التركية معايير مختلفة من اجل بسط نفوذها في بعض الازمات العربية وترسيخ دورها كمحور فاعل في هذه الازمات واهمها الازمتين الليبية والسورية حيث اعتمدت بشكل مباشر على مجموعة معاير منها ماهو عسكري وتمثل في تدخلها المباشر بالسلاح من خلال شنها لحملات جوية كان بعضها بعلم او بغير علم الامم المتحدة او الدول الكبرى في النظام الدولي .

تدخلت تركيا في الازمتين الليبية والسورية من اجل اخذ حصتها في المنطقة الشرق اوسطية وحث الدول الكبرى على معاملتها معاملة الفاعل المحوري من خلال ارض الواقع فكانت لها اثر واضح في ذلك على الامن القومي العربي واتبعت سبل مختلفة من اجل التدخل واهما السبل العسكرية والاقتصادية واساليب اخلى تكون تحت مسمى القوة الناعمة.

الأهمية:

تتبلور أهمية هذا البحث في مجموعة نقاط منها:

١- ان العمليات العسكرية التركية انتشرت بشكل واسع واخذت دورها الفاعل في تغيير مسار النتائج التي تحققها هذه العمليات وهذا مايجعل من هذه العمليات ذات اولوية بحثية .
٢- ترتبط اغلب العمليات التركية في الحكومات العربية وخصوصاً حديثة التأسيس هذا يعجلها عرضة للضغوطات والتنازلات المستمرة .
٣- ضرورة تقديم مستوى حقيقي عن حجم التأثير التركي على الامن العربي سواء كان ذلك التأثير بواسطة القوة العسكرية او القوة الناعمة.

٤- يعد الأمن العربي أهمية أساسية وعلى مختلف المستويات وبالنسبة لجميع الفواعل الدولية التي تهتم بالمنطقة بالنتيجة ضرورة معالجة الأمن العربي وبيان مخاطر التدخل التركي خصوصاً ان اغلب الدول العربية تعاني من ضعف الامكانيات الامنية.

الأشكالية :

والأشكالية التي تدور حول هذا التدخل او الاثر هي (ان الامن العربي يعاني من الضعف والهشاشة جراء تدخل القوات التركية في الازمات العربية بشكل مباشر مما جعل من الامن رهن السياسية التركية فضلاً عن مامدى امكانية بقاء التدخل التركي في الامن العربية مع تطور الازمات والى اي مدى تتحمل الحكومة التركية النفقات العسكرية في المنطقة العربية) ؟

الفرضية :

تنبع الفرضية من أن وجود فرصة للتهديد يعني وجود جريمة يفصل بيننا وبينها الوقت غير المعلوم من قبل المهدد والذي يحدده القائم بالتهديد فقط واشتق من ذلك الافتراضات الاتية :

١- اذا كانت القوات التركية مستعدة لخوض الحرب من اجل نفوذها هذا يعني استمرار عدم الاستقرار في المنطقة .
٢- تعاني المنطقة العربية من كثرة الازمات بفعل المؤثرات الخارجية واخرى داخلية والتدخل التركي احد هذا المؤثرات وهناك ضرورة لابعادها عن الامن العربي.
٣- تترابط جميع مكونات الدولة مع بعضها فتهديد الفرد (مالياً او اجتماعياً او أمنياً) يؤثر بشكل رئيسي على أمن الدولة بالاضافة الى تهديدات السياسية ضد الحكومة او التهديدات الأمنية الأخرى وهذا مايؤكدة التدخل التركي في الازمات العربية فأنهم يهدد بذلك امن المواطن على مختلف المستويات .

المنهجية:

تتبلور في هذه البحث اكثر من مفهوم وأوسع من تأثير فكان المنهج الإستنباطي وسيلتنا لدراسة ذلك التأثير من خلال توضيح مقومات القوة التركية والانتقال من الكل الى الجزء والمتمثل بدراسة تأثير هذه المقومات على أمن الدول العربية فضلاً عن الية استخدام هذه المقومات بالاضافة الى المنهج التاريخي لوضع الشواهد التاريخية على التهديدات التي حصلت في سنوات ماضية .

المبحث الأول مقومات القوة التركية

للقوة معايير مختلفة ولا يمكن جمع القوة في معيار محدد اذاما اراد لها ان تظهر مكانة الدولة في النظام الدولي ككل فثقل او قوة دولة في معيار معين يقابله ضعف في معيار اخر وهكذا فأن قوة الدولة لا تقاس وفق نسب معينة وانما وفق معايير تحاكي قوتها من نمط شبة تقليدي وعلى هذا

الاساس فأن معايير الدولة التركية التي تكتسب بواسطتها قوتها في المنطقة العربية والشرق اوسطية بشكل خاص والعالم بشكل عام فأنها تتراوح بين المقومات الجغرافية والمقومات الاقتصادية والعسكرية فضلا عن بعض المقومات الاخرى وهي:-

أولاً: المقومات الجغرافيـــــة

تتمتع تركيا بموقع جغرافي مهم شكل منذ القدم مرتكزاً أساسياً من مرتكزات تحركاتها السياسية ومنحها قدرة كبيرة على التفاعل الحيوي مع محيطها الإقليمي، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (٧٧٩٥٠٠) كم مربع وهي دولة أوراسيوية يقع قسم صغير منها والذي تبلغ مساحته حوالي (٢٣٨٠٠) كم أي ما يعادل (٣%) من اجمالي مساحة تركيا في قارة أوروبا في حين يقع القسم الأكبر منها في قارة آسيا ويعرف باسم آسيا الصغرى أو هضبة الأناضول، ويفصل بين القسمين الأوروبي والآسيوي من الأراضي التركية مضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل وجميعها تشكل ممراً مائياً يفصل بين البحر الأسود والدول المطلة عليه والبحر المتوسط وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، هذا ويربط بين قسمي تركيا الأوروبي والآسيوي جسر معلق يمتد فوق مضيق البوسفور ويعتبر من حيث طوله الجسر الرابع في العالم من حيث الجسور المعلقة، وتمتد الأراضي التركية بين دائرتي عرض (٣٦-٤٢) درجة شمالاً وخطى طول (٢٦-٤٤) درجة شرقاً وهي بذلك تبدو في هيئة مستطيل عرضه من الشمال الى الجنوب (٤٨٣) كم وطوله من الشرق الى الغرب (١٤٥٠) كم مربع **(باكير، ٢٠١٠،ص٢٠)**، وتشترك بحدود برية وبحرية مع كل من بلغاريا واليونان وبحر ايجة غرباً وجورجيا وأرمينيا والبحر الأسود شمالاً وايران شرقاً والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً **(عتريس، ٢٠٠٢،ص٢١٣)** .

وتركيا هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه وهو موقع من النادر ان تتمتع به دولة بالمكانة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا، وللمقارنة فأن مساحتها أكبر من مساحة ولاية تكساس بقليل وتساوي تقريبا مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، كما أن اشتراكها بحدود مختلفة مع أكثر من دولة منحها حرية اكبر في اختيار السياسات او التحالفات انطلاقاً من كونها دولة محورية في مجالها الجغرافي، ومن ناحية التضاريس فسطح تركيا عبارة عن هضبه تعرف بهضبة الاناضول وترتكز في وسط البلاد بحيث تحجز شريطاً ساحلياً يمتد بامتداد السواحل البحرية التركية، وفي الجنوب منها جبال طوروس التي يتراوح ارتفاعها ما بين (١٨٠٠-٣٠٠٠) متر، وفي الشرق هضبة أرمينيا الجبلية الوعرة المسالك وتشغل ربع مساحة تركيا وتتصل بهضبة الاناضول **(علي،٢٠١٩،ص ص٣٣٤-٣٣٥)**، كما تمتاز تركيا بوفرة الموارد المائية نتيجة للأحوال المناخية والتضاريس التي منحتها شبكة واسعة من المجاري المائية بعضها يصب في البحر المتوسط وأخرى في البحر الأسود وقسم يتجه نحو بحر ايجة ومرمرة ومنها ما هو ذو تصريف داخلي أو انهار حدودية أو مشتركة مع دول أخرى كنهري دجلة والفرات كما تحظى تركيا بغزارة التساقط السنوي أذ يصل معدله الى (٦٧٠) ملم أي (١٨) مليار متر مكعب سنوياً

غير أن (٦٤%) منه يتم فقدانها بالتبخر، وتبلغ حصة الفرد من المياه الصالحة للشرب والاحتياجات المنزلية حوالي (١٥٧٠) متر مكعب سنوياً **(تركماني،٢٠١٠)**، وبذلك فتركيا تمتلك من المياه حوالي خمس ما هو موجود عند البلدان الغنية بالموارد المائية، إلا أن السياسة الخارجية التركية استخدمت هذه الوفرة كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها انهار مشتركة لتحقيق مصالحها وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن وما زاد حدة هذا التوتر هو لجوء تركيا خلافاً للاتفاق المعقود بينهما عام ١٩٤٦* الى تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP)، فعملية التحكم هذه التي تمارسها تركيا على الموارد المائية لنهري دجلة والفرات تعد من أهم محددات سياستها الخارجية تجاه كل من سوريا والعراق، حيث لا تزال تصرخ بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان، فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد "سليمان ديميريل" صرح في أيار/ مايو ١٩٩٠ " إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"، فقد أكد هذا التصريح أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني المتمرد، وبالتالي عملت تركيا على استغلال هذه الثورة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية **(الشمري،٢٠٢٠،ص٣٧)** .

ثانياً: المقومات الاقتصاديـــــــة

يعد الاقتصاد عصب السيادة لأي دولة والضمانة الحقيقية للاستقلال في القرار السياسي والثقافي والاجتماعي، والعنصر الأهم في رسم السياسات الخارجية للدول وبات اليوم العامل الاقتصادي المتغير الأساس في تحديد هياكل القوة في النظام الدولي المعاصر **(صلاح،٢٠١٧،ص٧)**، لذلك فإن من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلا بد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال، وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة، إذ تمكنت في عهد حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى المرتبة الـــ (١٧) على قائمة أقوى الاقتصادات في العالم، وأكبر سادس اقتصاد مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي (**الطون ايشيق، ٢٠١١،ص٧**)، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي حدت النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظاً بكثير من عناصر قوته وقدراته **(الشرقاوي،٢٠٠٩،ص٣٨)** .

تمتلك تركيا إمكانيات اقتصادية كبيرة في كافة القطاعات ولاسيما القطاع الصناعي والزراعي، حيث يسهم قطاع الصناعة بنحو (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه نحو (٢٦,٢%) من العاملين في تركيا، وتعتمد الصناعة التركية على الثروات الباطنية والمواد الأولية المحلية

اعتماداً كبيراً، إذ تمتلك احتياطاً جيدا من الفحم الحجري وفيها مكامن للكروم والنحاس والكبريت والزئبق والمنغنيز والحديد وتنتج الطاقة من محطات كهرومائية وأخرى حرارية، إما أهم الصناعات فهي الصناعة الغذائية المتعددة الفروع والنسيجية وصناعة المشروبات والتبغ والألبسة والخيوط الطبيعية والصناعية والجلود والورق والمطاط، والصناعة الكيمياوية والبتروكيمياوية والخشبية والكهربائية والمعدنية والالكترونية وصناعة المخصبات (الأسمدة) والاسمنت والزجاج والخزف وتجميع السيارات وتجهيز القطارات والسكك الحديدية وإصلاح السفن وصناعتها وتجميع الطائرات واصلاحها وصيانتها وصناعة طائرات التدريب الحربية، وتنتشر المصانع في شتي انحاء تركيا تزدحم في أجزائها الغربية والشمالية الغربية وفي منطقتي (أضنة واسكندرون) وحول المدن المهمة والموانئ، كما تعد الصناعات التحويلية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد التركي فهي تمثل (٢٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزايد معدل نمو الصناعات التحويلية خلال العقد الماضي وبمعدل سنوي مركب نسبته (١٢%) منذ عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠١٣ تجاوزت مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت الى (١٠٣) مليار دولار أمريكي **(النداوي، ٢٠١٦،ص٣٥٨)**، إما القطاع الزراعي فقد لعب دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد التركي ولا سيما أن معدل نسبة العاملين في الزراعة بلغت (٢٥,٢%) خلال السنوات الأخيرة من اجمالي القوة العاملة طبقاً لإحصاءات البنك الدولي، حيث تمتلك اقتصادا زراعيا ناجحا نتيجة استخدام طرق ووسائل الزراعة الحديثة والتي تستخدم على نطاق واسع، وغالبية السكان يعملون بالزراعة التي تقوم عليها صناعة المنتجات الزراعية والحيوانية، وتعتمد تركيا في صادراتها على هذه المنتجات التي تشكل ما قيمته حوالي (٦٠%) من حجم الصادرات التركية، كما تعتبر السهول الغربية والجنوبية في تركيا من أخصب البقاع إذ يزرع فيها القمح والشعير والذرة والقطن والأرز والبنجر والخضر والفاكهة، كما تحتل المرتبة الأولى في زراعة الكروم بين المحاصيل التجارية التركية في المساحة وتصدر للعالم في بعض السنين الزبيب، كما تشتهر بمراعيها العظيمة التي تشغل معظم مناطقها الجبلية حيث تشكل المراعي عماد الثروة الحيوانية التي تربى عليها الملايين من الأغنام والماشية، لذلك فإن تركيا غنية بصناعة منتجات الالبان والجلود والصوف واللحوم **(ملكاوي، ٢٠١٣، ص١٢)** .

وانطلاقاً من المؤشرات الاقتصادية لسنة ٢٠١٥ يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي وصل إلى (٧٢٠) مليار دولار أي أنه أضعاف ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣ والذي وصل الى (٣٠٢) مليار، وفي عام ٢٠١١ أصبحت تركيا الثانية في النمو الاقتصادي عالمياً بعد الصين حيث بلغ نموها الاقتصادي (٨,٨%) في حين كانت الأزمة الاقتصادية تهز أوروبا في ذلك العام، كما ارتفع الدخل القومي على مدى ١٤ عاما في حين كان يبلغ (٢٣٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ارتفع ليصبح (٧٨٣) مليار دولار في عام ٢٠١٥، بمعنى ازدادت حصة الفرد من الدخل القومي لتصل إلى (٩ آلاف و ٩٥٠) دولار بعد أن كانت لا تتعدى (٣ آلاف و٥٠٠) دولار في عام ٢٠٠٣، كما نشطت تجارتها الخارجية حيث وصل حجم الصادرات إلى (١٤٤) مليار دولار أمريكي مع نهاية عام ٢٠١٥، بعد أن كان (٤٧) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ وبالمثل

ارتفعت إيرادات السياحة من (١٤) مليار دولار أمريكي تقريبا في ٢٠٠٣ لتصل إلى (٣١,٥) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ **(المرشد، ٢٠١٨،ص٣٤)** .

حرصت قيادة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ على تقوية علاقاتها الثنائية مع دول الجوار بحيث لا تبدأ بالقضايا السياسية الكبرى بل بالعلاقات الاقتصادية، التي كان من أهم تداعياتها تصفير مشكلاتها مع دول الجوار، واتجهت لتعزيز علاقاتها مع محيطها الجغرافي في الشرق مع كل من إيران والعرب وتؤكد على أربعة مبادئ تمثل الرؤية التركية لسياستها الإقليمية وتتلخص فيما يأتي **(عبد الفتاح،٢٠١٤،ص٢٧٦)** :

١. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة .

٢. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع .

٣. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة .

٤. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية .

وبذلك بدأت تركيا تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الارتباط المعزز بين الاقتصاد والسياسة أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد، بمعنى أن التسويات السياسية التي تتم يكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الاقتصادية وإقامة علاقات تحالفية **(محفوظ،٢٠١٢،ص٩٨)**، كما أن التطور الاقتصادي عزز من صورة تركيا في ما عرف باسم الدولة النموذج أمام دول الشرق الأوسط، وساهم في توجيه الحكومة لصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي كمدخل للعودة إلى الشرق الأوسط، وهذا ما دعا له أحمد داود أوغلو وزير الخارجية السابق من خلال نظريته التي تسترشد بها حكومة حزب العدالة والتنمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، والتي من خلالها طرح مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة حيث تؤمن تركيا بأن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة أساسية وشرطا لإحلال السلام في المنطقة **(اوغلو،٢٠١١،ص٦٢١)** .

فهذه التحولات في السياسة الخارجية التركية إنما هي انعكاس للاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي الذي شهدته تركيا، فصناع السياسة التركية يرون أن المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل تعطي تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي، وبات الاقتصاد هو المحرك الأساس للسياسة وليس العكس وهو ما يجعل السمة البارزة للدور التركي والسياسة الخارجية التركية خصوصية التصور الاقتصادي، لذلك قامت تركيا بعقد سلسلة من الاتفاقيات بين دول المنطقة، وعند تتبع معظم الزيارات التي قامت بها يلاحظ أنه لا تكاد تخلو أي زيارة من تواجد وفد من رجال الأعمال إلى جانب رجال السياسة وذلك من أجل إبرام الاتفاقيات وتعزيز سبل التعاون الاقتصادي بين الدول **(عبد القادر،٢٠١٢،ص٥٩٠)** .

ثالثاً: المقومات العسكريـــــــة

تتمتع تركيا بموقع جغرافي استراتيجي مهم وبسبب هذا الموقع والظروف السياسية غير المستقرة في المنطقة كان لبناء القوة العسكرية أولوية لدى صناع القرار الأتراك مما غير في توجهاتهم حتى أصبحت القوة العسكرية جزءً لا يتجزأ من ثقافة الشعب التركي، ونتيجة لوجود تركيا في منطقة غير مستقرة وكذلك القلاقل التي يسببها حزب العمال الكردستاني ولطموحات تركيا للعب الدور الإقليمي، كان لبناء قوة عسكرية محترفة أهمية قصوى عند الساسة الأتراك خاصة مع تطور القاعدة التقنية والصناعية والتعليمية في تركيا **(الكفارنة،٢٠١٨،ص٢٢٦)**، بالإضافة الى التزاماتها في اطار حلف الشمال الأطلسي كل هذا دفع بالقيادة السياسية التركية الى تكوين مؤسسة عسكرية قوية في عصر يتسم بكثرة النزاعات والمواجهات العسكرية إقليمياً ودولياً **(السعدي،٢٠٠٦، ص١٠٠)** .

تعد تركيا الأقوى بين جيرانها عسكرياً ويميل ميزان القوى الإقليمي في صالحها، حيث تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة مسلحة دائمة في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً، وفق تقديرات مركز(Fire Power) العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام ٢٠١٤، ويعتبر الجيش التركي الـ (١٥) على مستوى العالم في الإنفاق العسكري، ويأتي في المرتبة الثانية فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط، وتقدر ميزانيته بـ (١٨) مليار دولار وتصل وارداته سنوياً لقيمة (١,٢٦٩) مليار دولار بحسب إحصاءات عام ٢٠١٥ ومن الأسس التي تقوم عليها تركيا الجديدة إضافة إلى الاقتصاد القوي هي جيش وطني قوي وصناعات دفاعية قوية، حيث فرضت العودة إلى الشرق الأوسط على تركيا تغيير سياستها الدفاعية وأدخلتها في سباق التسلح الجاري بين اللاعبين الإقليمين كالسعودية وإسرائيل وإيران، ومن أبرز الأسباب التي دفعت تركيا الى تطوير صناعاتها الدفاعية هي رغبة تركيا في أن يكون لها دورا فاعلا، وأن تكون ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط، حيث تعد فكرة الصناعة العسكرية القومية أولوية لا بد منها لكل قوة عالمية وكأداة سياسية مهمة لذلك بدأت تركيا بتصنع جزءا كبيرا من سلاحها وبالذات الطائرات المقاتلة والسفن الحربية **(المرشد،٢٠١٨،ص٣٧، دنى، ٢٠١٤)** .

وقد عبر أردوغان خلال كلمة ألقاها عند مشاركته بمراسم إنزال سفينة حربية محلية الصنع في مياه بحر مرمرة في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦ بمدينة إسطنبول شدد فيها على ضرورة تطوير قدرات تركيا في الدفاع، والردع باستخدام الموارد المحلية والوطنية وأضاف "لا يمكننا التوقف والتباطئ، خاصة فيما يتعلق بمسيرة تطوير الصناعات الدفاعية والعسكرية، وقبل كل شيء فإن موقعنا الاستراتيجي لا يسمح لنا بذلك"، ومن الجدير بالذكر أن التغيرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط لا سيما بعد انطلاق ثورات الربيع العربي عام ٢٠١٠، دفعت تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية والأدوات التي تستخدمها لتعزيز دورها في المنطقة العربية وعلى رأسها الأدوات العسكرية، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي

عقدتها مع دول المنطقة في مجالات التدريب العسكري، واتفاقات التعاون التقني والعلمي التي تم توقيعها مع أكثر من (٦٧) دولة حول العالم، ومن أهم هذه الاتفاقيات تلك التي عقدت مع قطر في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ والتي تعمل على تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر وهي أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط، إضافة إجراء مناورات عسكرية باسم " النصر" في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، ومن الجدير بالذكر ايضاً أن القلق الخليجي من تنامي الدور الإيراني في المنطقة يشكل ركناً أساسياً في تعزيز التعاون العسكري مع الجانب التركي، ومن ناحية أخرى عملت تركيا على استغلال هذه النقطة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط كموازن للدور الايراني **(مبدأ اردوغان، ٢٠٢٠،ص٤،محمود، ٢٠١١)** .

أن أهم العلاقات العسكرية التركية في الشرق الأوسط هي تلك التي تربطها مع إسرائيل والتي بدأت في وقت مبكر جداً وتحديداً بعد اعتراف تركيا بإسرائيل بسنوات معدودة، حيث تطورت هذه العلاقات ووصلت الى عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية سواء على المستوى الثنائي بين البلدين أو على مستوى ثلاثي مع بلدان أخرى، وفي تطور ملحوظ عام ١٩٧٤ قامت تركيا بشراء أسلحة إسرائيلية وهي عبارة عن دفعة من صواريخ (كافير) المطورة، ورشاشات خفيفة ومدافع لقواتها البرية، كما قامت تركيا بتعيين مستشار عسكري لها في إسرائيل بهدف تبادل المعلومات وتقوية العلاقات العسكرية **(خماش، ٢٠١٠،ص٧٢)**، وفي عام ١٩٩٥ قام الطرفان بعقد صفقة بقيمة (١٢٠) مليون دولار لتحديث الطائرات التركية من طراز (سوبر كوبار)، وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه اجتمع المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك (دافيد عفري) مع قادة الجيش التركي اذ تم الاتفاق على ثلاث اتفاقيات للتعاون العسكري تم تسميتها بمجموعة (العمل والتقويم الاستراتيجي) وكانت هذه المجموعة تهدف بالأساس الى تنسيق التعاون الاستراتيجي في مجال الاستخبارات والمساعدات الإسرائيلية لتدريب الجيش التركي، كما شهد عام ١٩٩٦ عقد اتفاقية عسكرية ذات أهمية استراتيجية بالغة لكل من الطرفين وذلك ابان زيارة نائب رئيس الأركان التركي آنذاك (جوبق بر) لإسرائيل، وبالرغم ان مثل هذه الاتفاقيات كان لا بد من عرضها على البرلمان التركي للمصادقة عليها، ألا أنه تم توقيعها دون عرضها على البرلمان استناداً على الاحتماء بإجراءات أمنية لحماية أمن البلاد واستقرارها وقد حظيت بموافقة رئاستي الجمهورية والحكومة **(عبد العزيز، ٢٠٠١،ص٢٧)**، وعند وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عمل على توثيق العلاقات العسكرية الإسرائيلية حيث تم توقيع صفقة بقيمة (٦٦٨) مليون دولار في شهر اذار/ مارس ٢٠٠٢ لتحسين الدبابات التابعة للجيش التركي وتزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية في مجال الدبابات، وفي نيسان/ ابريل ٢٠٠٥ قامت تركيا بشراء ثلاث طائرات متطورة ذات نظام (UAV) من إسرائيل للصناعات الجوية (IAI) والشركة الإسرائيلية (Eibit System) بتكلفة تقدر قيمتها (١٨٣) مليون دولار **(محمود، ٢٠٠٩،ص١٠٣)**، نلاحظ من ذلك أن المؤسسة العسكرية في تركيا هي مؤسسة عريقة بنظامها وتقاليدها وهي الآن مؤسسة أكثر تنظيماً وأكثر استمراراً في المجتمع، وتعد الجيش

الأكبر بين جيوش حلف الناتو بعد جيش الولايات المتحدة الامريكية، فأصبح لهذه المؤسسة تأثيرها في السياسة التركية الداخلية والخارجية .

ويتضح مما سبق أن تركيا بموقعها المهم والمؤثر كونها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين قارتي أوروبا وآسيا مما يجعلها بلد مركزي ذو هوايات إقليمية متعددة، فضلاً عن قدراتها الاقتصادية وقوتها العسكرية تشكل عناصر رئيسة تدفع بتركيا الى البروز كقوة إقليمية فاعلة في قضايا المنطقة العربية .

المبحث الثاني: آليات التدخل التركي في الأمن العربي

عملت الدولة التركية على تبني مختلف الاساليب من اجل التدخل وبسط النفوذ التركي في الوطن العربي او المنطقة العربية وخصوصاً في مناطق الازمات سوريا وليبيا وهي كالتالي:-

أولاً: الآليات السياســـــة

جسدت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم فيها عام ٢٠٠٢ تحركاتها السياسية تجاه المنطقة العربية وفقاً للتكتيكات الآتية:ـــ

١ــ قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة):ـــ قدمت تركيا رؤية مغايرة تماما لدورها التقليدي تجاه الشرق الأوسط ترتب عليه أن اصبح للدبلوماسية والخيار السياسي الغلبة بالمقارنة مع الخيار العسكري الذي بقي حاكماً فقط فيما يخص حماية وحدة الأراضي، واذا كان لابد لهذا الدور أن يتحقق فقد كانت الخطوة الأولى لذلك هي فيما سمي بـــــ (سياسة الجيرة الحميدة) (**Amb,2013, p28**)،التي عكستها وثيقة الامن القومي التركي التي صدرت عام ٢٠٠٢، وهي السياسة التي سعت تركيا فيها ونجحت في تحقيقها إلى حد كبير تمهيدا لأداء الدور المطلوب **(الشوريجي،٢٠١٢،ص ٢٥٦)** .

جعل مفهوم تركيا في نفسها مركزاً للقوة الناعمة في الشرق الأوسط عن طريق الوساطة وتصفير المشاكل انما هو لبناء السلام والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن أن تشجيع المشاركة والحوار والمبادرات الدبلوماسية يتجه بالأساس إلى مستويين: الأول هو مستوى اطراف الصراع انفسهم، والثاني فيختص بطبيعة أدوار الأطراف الثالثة وضرورة تجنيبها سياسات العزل والتزامها بتشجيع اطراف الصراع على التواصل والحوار مع بعضها لحل الخلافات بأساليب سلمية **(معوض، ٢٠٠٩، ص ١٢٥)**، لقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، فانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري او سيجري، وأولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبوقة وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ولم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، من هنا فقد أعطت اولى رسائل الدخول التركي إلى منطقة الشرق

الأوسط وجهاً جديداً لها لم يعهد من قبل وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت الصورة المكونة عنها هي تركيا الملتزمة بمطاردة الكرد المسلحين في العراق او المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل، وقد توالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة والدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها **(كامل،٢٠١٨، ص٢٤٥)** :

- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس واسرائيل في تشرين الثاني ٢٠٠٧.
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقين ٨ و ١٤ آذار بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.
- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس واسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي أنذاك عبد الله غول في ٢٠٠٧، والسماح للرئيسين الفلسطسني والإسرائيلي بالتحث امام البرلمان التركي.
- مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين الرئيس عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.
- الوساطة بين سوريا واسرائيل عام ٢٠٠٨ بانعقاد اربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول.
- مبادرة خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في ٢٠٠٨، وطرح منتدى "التنمية والاستقرار في القوقاز" .
- مساعي الوساطة بين باكستان وافغانستان في نهاية عام ٢٠٠٨ .
- الانفتاح الواسع على أرمينيا رغم حساسية وعمق الخلاف معها .
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه التدخل الاسرائيلي في غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ وكذلك السعي لوقف فوري لأطلاق النار.

٢ــ المشاركة التركية في المؤسسات الإقليمية والدولية بفعالية أكبر:ــ تحظى المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأهمية خاصة في توجهات واهتمامات صناع القرار ومنظري السياسة الخارجية في تركيا، وفي هذا الشأن تحدث رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) عن تحول تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية من خلال التدخل المتواصل في القضايا العالمية عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية **(نجم، ٢٠١٧، ص٢٣٧)**، حيث ادركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي وهنا فقد اضحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية ووسعت إلى الاستفادة من صلاتها الوثيقة بالغرب من اجل تنشيط دورها الإقليمي وبالشكل الذي يحقق مصالح جميع الأطراف وذلك ضمن استراتيجية مستقبلية شاملة حيال المنطقة **(عبد الفتاح، ٢٠٠٩، ص ٩٥)**، فضلا عن انضمامها إلى منظمة شنغهاي كعضو مراقب منذ نيسان/ ابريل ٢٠١٣ مع ابرز شركاؤها روسيا الاتحادية والصين الشعبية (**Zvi Magen,2013, p.63**)، وقد حاول واضعو الاستراتيجية

التركية تركيز جهودهم على تهيئة الأرضية المناسبة لتفعيل حوار سياسي مستدام ومشاورات بين زعماء الدول في المنطقة العربية واصحاب القرار فيها من خلال مؤسسة سبل التعاون بآليات منتظمة، وهنا فقد اطلق الأتراك عشية التدخل العسكري الأمريكي في العراق ٢٠٠٣ مؤتمر دول الجوار العراقي من اجل دعم المصالحة الوطنية والاستقرار في العراق وللحؤول دون المزيد من التدخل الخارجي في قضايا المنطقة، وبذلك باتت آلية دول جوار العراق التي تضم كل من تركيا، المملكة العربية السعودية، ايران، الأردن، البحرين، العراق، سوريا، والكويت بالإضافة الى مصر مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة امنية وسياسية، من جهة أخرى عملت تركيا ايضاً بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي ـــ العربي الذي يهدف بشكل رئيس إلى التعامل مع الحواجز النفسية والاحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين، ونشطت تركيا تصميم هذا المنتدى بما يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية **(ميشال، ٢٠١٠، ص٩٨)** .

٣ـ المشاركة في قوات حفظ السلام:ـــ لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر فشاركت في قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان بعد عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وكانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أتراك الى المنطقة العربية بعد انسحابهم النهائي منها عام ١٩١٨، كما أرسلت تركيا قوات سلام ايضاً الى الصومال وقد وافق البرلمان التركي على ذلك في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ولتركيا ايضاً مشاركة في قوات حلف شمال الأطلسي في اطار عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان **(الحمد، ٢٠٢٠، ص ٩)**، كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار عام ٢٠٠٩، كل ذلك من اجل تعزيز دورها الإقليمي وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والتي تؤهلها لتأدية دور إقليمي كبير ومؤثر **(كامل، ٢٠١٨، ص ٢٤٦)** .

ثانياً: الآليات الاقتصاديـــــــــة والثقافيـــــــة

يحتل التعاون الاقتصادي نصيبا كبيرا في السياسة الخارجية التركية على صعيد الوسائل والأهداف، أذ تصنف تركيا اليوم في المرتبة (١٧) بين أقوى اقتصادات العالم، فضلا عن امتلاكها لقاعدة صناعية قوية **(Amb, 2013, p. 30)**، ومن ثم فإن ثمة رابط مباشر بين الخطاب السياسي التركي الداعي إلى حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة العربية من ناحية وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي أي ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض وبالاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، حيث تشكل مسألة تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الشرق الأوسط مكونة أساسية في رؤية الحكومة التركية ازاء المنطقة العربية، وأن التوجه نحو المنطقة يمثل ضرورة استراتيجية لتركيا للبحث عن اسواق جديدة داعمة لاقتصادها **(Cengiz DlNC, 2011, p.63)**، ومن هنا فتركيا تحاول بقدر المستطاع أن تقوي حجم التجارة مع الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ودول الجوار، فعلاقاتها التجارية مع أوروبا رغم أهميتها الا انها تضعها

في عجز تجاري بعض الشيء، ومن خلال زيارة رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان الى دول الخليج أوضح بأن أهمية دول الخليج في مستوى أهمية انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، وبذلك فقد شهدت العلاقات التركية العربية والخليجية خاصة زخماً ملموساً على الصعيد الثنائي أو الجماعي ولاسيما العلاقات التركية القطرية **(العطية واخرون، ٢٠١٢، ص ٢٩٣)**، حيث شهدت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة ازدهاراً كبيراً شمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية، كما توجت هذه العلاقات باتفاقيات في مجال الطاقة والبنية التحتية، والتصنيع والمعدات العسكرية والسياحة، وقد أسهمت الشركات التركية بشكل ملحوظ في نهضة البنية التحتية التي تعرفها قطر خلال هذه السنوات، وقدمت هذه الشركات مساعدات لوجستية وصناعية في مجال الإنشاءات والطرق والمترو إضافة إلى أنابيب النفط والغاز ومصانع البتروكيماويات، وفي سنة ٢٠١٦ بلغت قيمة التبادل التجاري بين قطر وتركيا (٧١٠) مليون دولار دون المنتجات النفطية ومتعلقاتها، وفاقت قيمة المشاريع المنفذة في قطر من قبل الشركات التركية (١٥) مليار دولار، وتسعى تركيا إلى تطوير علاقتها مع قطر في مجال الطاقة حيث تحتل قطر المرتبة الثالثة عالمياً في تصدير الغاز ويوجد بها (١٤%) من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي، ونتيجة للظروف الإقليمية والصراعات الدولية فقد سعت تركيا إلى اعتماد قطر حليفاً استراتيجياً في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري **(Bilateral Political Relations between Turkey and Qatar,2018)**، وفي إطار سياسة البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي واكتشاف فرص الاستثمار وتطويرها انطلق بالعاصمة القطرية في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ المعرض التركي-القطري للاستثمار (إكسبو تركيا في قطر) حيث يعتبر هذا المعرض الأول من نوعه في قطر وشارك فيه حوالي (١٤٥) شركة تركية تعرض منتجاتها في السوق القطرية وتشمل هذه المنتجات: الإلكترونيات، والمواد الغذائية، والأدوات المنزلية، إضافة إلى منتجات أخرى تستهدف مختلف المجالات والقطاعات، وهذا المعرض هو تتويج للتعاون الثنائي المثمر وتأكيد لأهمية التعاون الاستراتيجي بين البلدين ومن نجاحاته وجود (٢٤٢) شركة تعمل في قطر برأس مال مشترك قطري - تركي، و(٢٦) شركة تعمل برأس مال تركي (١٠٠%)، وينظر المستثمر القطري إلى السوق التركية كإحدى الأسواق المفضلة لديه(**Qatar,2017)**، وبذلك استطاعت تركيا جذب (٢٠) مليار دولار من الاستثمارات القطرية حيث تقع قطر في المرتبة الثالثة بين الدول المستثمرة في تركيا، وتستهدف الاستثمارات القطرية مجالات مختلفة في مقدمتها القطاع المصرفي التركي وقطاع الطاقة والتصنيع والسياحة والعقارات إضافة إلى قطاع الزراعة، كما تمكنت قطر في نهاية عام ٢٠١٥ من شراء حصة بنك اليونان الوطني المعروف بـ"فينانس بنك" في تركيا والذي يعتبر خامس أكبر بنك في القطاع الخاص في تركيا من حيث حجم الودائع والقروض، وقد قدم بنك قطر الوطني (٢,٩٤) مليار دولار ليمتلك بذلك (٩٩,٨١%) من حصة فينانس بنك، وقد شهد هذا المصرف ازدهاراً كبيراً خلال سنوات معدودة وحقق نجاحات باهرة فوصل عدد فروعه إلى (٦٢٠) فرعاً وعدد عملائه إلى أكثر من (٥,٣) ملايين عميل **(Qatar's investments in Turkey reaches over $20bn", peninsulaqatar.com, 2017)**.

تعيش العلاقات الاقتصادية التركية-القطرية عصرها الذهبي وتتوسع هذه العلاقات لتشمل قطاعات جديدة واتفاقيات جديدة في مجالات الطاقة والتصنيع العسكري والزراعة والسياحة وغيرها من النشاطات الاقتصادية ذات الأهمية المشتركة بين البلدين، وخلال السنوات الثلاث الماضية زاد حجم الاستثمارات القطرية في تركيا بشكل كبير تزامن مع انتشار كبير للشركات التركية في السوق القطرية وحظيت هذه الشركات بعقود كبيرة في مجال البنية التحتية، حتى في ظل الحصار الذي فرضته كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر على قطر قام البلدان بتوقيع اتفاقيات جديدة عاجلة لتغطية أي عجز في السوق القطرية نتيجة الحصار، وخلال أيام قليلة من عمر الأزمة كانت طائرات الشحن الجوي التركية والسفن التجارية المحملة بأنواع البضائع تشق طريقها نحو الدوحة، وتم تعزيز هذه الاتفاقيات بزيارة وفود من رجال الأعمال القطريين لتركيا واجتماع اللجنة العليا المشتركة القطرية-التركية **(محمود، ٢٠٢٠، ص ٢٤)**، وحسب المعطيات التي قدمها وزير الاقتصاد التركي (نهاد زيبكجي) فإن الصادرات التركية لقطر قد ارتفعت من (٣٦,٢) مليون دولار في أيار/ مايو ٢٠١٧ إلى (٥٢,٤) مليون دولار خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٧، في المقابل وصلت قيمة صادرات قطر إلى تركيا (٢٣,٧) مليون دولار في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٧ بعد أن كانت (١٩,٦) مليون دولار خلال شهر أيار/ مايو ٢٠١٧، في حين تراجع التبادل التجاري مع دول الحصار حيث بلغت الصادرات التركية تجاه السعودية في شهر مايو/أيار ٢٠١٨ نحو (٢٧٧) مليون دولار، وبذلك فقد انخفضت هذه القيمة بنسبة (٣٦,٤) خلال حزيران/ يونيو من نفس العام أما الصادرات التركية للإمارات العربية المتحدة فقد تقلصت بنسبة (٢٠,٥%) من (٣١٦) مليون دولار إلى (٢٣٤) مليون دولار خلال نفس الفترة، أما البحرين فقد انخفضت الصادرات التركية إليها بـ(٢٤%) من (٢٠,٧) مليون دولار إلى (١٥,٦) مليون دولار، تأتي هذه النتائج فيما بدا وكأنه تحد للقرار التركي المساند لدولة قطر وعقاب اقتصادي لها ألا أن تركيا فعلت اتفاقيات تجارية مع إيران وارتفعت نسبة التبادل التجاري بين أنقرة وطهران بـــ (٨,٥%) أي من (٢٣٣) مليون دولار إلى (٢٥٠) مليون دولار ثم فعلت اتفاقيات مماثلة مع الكويت في المجال الاقتصادي والعسكري **(محمود،٢٠١٨، ص ٦)** .

وفي أطار العلاقات الاقتصادية التركية الكويتية فقد تم توقيع ما يزيد عن (٣٦) اتفاقية في مختلف المجالات منها اتفاقية التعاون الاقتصادي واتفاقية التعاون العلمي والفني واتفاقية تشكيل لجنة عليا مشتركة للتعاون بينهما على مستوى وزراء الخارجية، بالإضافة الى اتفاقية التعاون في المجال الصحي وأخرى في مجال تبادل الايدي العاملة، في حين تميزت علاقاتها الاقتصادية مع سوريا بتشكيل مجلس تعاون بينهما في عام ٢٠٠٩ على مستوى الوزراء ورؤساء الوزراء، ومن خلال الاجتماعات المتعاقبة لهذا المجلس تم التوقيع على نحو (٦٣) اتفاقية وبروتوكول ومذكرة تفاهم لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفي يناير ٢٠٠٧ دخل اتفاق منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ، مما ساعد على حركة نشطة للتجارة وكذلك السياحة والاستثمار، إلا أن الثورة السورية التي انطلقت في آذار/ مارس ٢٠١١ كانت حدا فاصلا في العلاقة بين

الدولتين، وأدت إلى تحجيم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما بسبب انحياز تركية للثورة السورية، وقد تحملت تركيا نظير ذلك استضافة نحو (٣) مليون مهاجر سوري، وفتحت تركيا أسواق العمل والجامعات والمدارس والمستشفيات أمام المهاجرين السوريين، الذي يحظون بمعاملة المواطنين الأتراك في الكثير من الخدمات، إما علاقاتها الاقتصادية مع العراق فقد تم تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٠٩ تم توقيع (٤٨) اتفاقية في مجال الأمن والطاقة ومختلف الجوانب الاقتصادية، ويساهم العراق بمد تركيا باحتياجاتها من النفط بنحو (١٥%) من إجمالي احتياجات تركيا النفطية، وكانت آخر اجتماعات هذا المجلس عام ٢٠١٧ بحضور رئيس الوزراء التركي في العراق (**العطية واخرون، ٢٠١٢، ص ٢٩٢**) .

أما على الصعيد الثقافي فقد تمكنت تركيا من توظيف مقومات تأثيرها في هذا المجال لتحقيق أهداف استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط والمتمثلة بالطبع في إرثها الإسلامي وعمقها الحضاري في المنطقة من خلال تعدد الثقافات فيها، وهو ما اعتبر حافزا نحو المزيد من الحوار وتعزيز التسامح، وفي هذا الاتجاه فقد أطلقت تركيا مشروع (تحالف الحضارات) في عام ٢٠٠٥ بهدف تشكيل برنامج الإرادة الجامعة تعمل ضد الاحكام المسبقة وسوء الفهم **(كامل، ٢٠١٨، ص ٢٤٨)**، وقد بدأ العمل في هذه المؤسسة التي سميت بـــ (مشروع تحالفات الحضارات) بدعم من اسبانيا والأمم المتحدة برئاسة امينها العام آنذاك (كوفي عنان) حتى باتت عملية اممية تجتذب الانتباه اليها اكثر فأكثر، كما أن هدفها الأساس هو تعزيز ضمان حقوق الانسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعيا إلى عالم افضل **(ميشال، ٢٠١٠، ص ١٠٠)**، والواقع فقد أدرك صناع القرار في تركيا أن بلادهم بما تملكه من موقع جغرافي فريد وقيم ثقافية جامعة وغيرها سوف يكفل بجعل تركيا حلقة وصل بين القارات والثقافات في شمال الشرق الأوسط وشرق المتوسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، وأنه بتوظيف هذه السمة مع القليل من الأنفاق يمكن تأمين المصالح القومية والنهوض بمكانة الدولة وتحقيق قوة لا يستهان بها في مواجهة أطراف إقليمية ودولية، انطلاقا من رؤيتهم للحوار الحضاري على أنه يمثل خطوة ضرورية باتجاه السلام العالمي **(نجم، ٢٠١٧، ص ٢٤٧)**، من هنا فإن تركيا وان واصلت السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فان ذلك لا يتعارض مع اهتمامها بجذورها الشرقية بل وفي تحويل ارثها التاريخي الشرقي إلى قوة ناعمة تدعم نفوذها ووزنها الإقليمي والدولي، وباختصار تسعى تركيا إلى توظيف المتغير الثقافي كجزء من منظومة القوة الذكية الشاملة التي تقوم على (التحالفات والشراكات والمؤسسات، التنمية العالمية، الدبلوماسية العامة، دور التراث الثقافي المشترك، التكامل الاقتصادي، التكنولوجيا) التي أشار إليها كل من (جوزيف ناي) و(ريتشارد أرميتاج) في تقرير خاص بشأن الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة نشر في المركز الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ٢٠٠٧ (**الشوريجي، ٢٠١٢، ص ٢٥٧)**

ثالثاً: الأليات العسكريـــــــــة

يمكن القول أن تركيا تسعى منذ مدة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة العربية مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية، كما تسعى لخلق نفوذ لها في منطقة الشرق المتوسط ومن ذلك دورها الإقليمي المشارك في أحداث الحروب في المنطقة بحكم فتح قواعدها لقوات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في مصير أكراد العراق وأطماعها لتصبح القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة واصرارها على تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) رغم التحديات والعقبات التي تعترضه، كما شكلت تركيا بموقعها الجيوستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي **(العلاف، ٢٠٠٨، ص ٤٩)**، حيث يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة الأراضي وبخاصة الجبلية والزراعية منها وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على **(ملكاوي، ٢٠١٣، ص ١٩) :**

١ ــ التحكم بمضيق البسفور والدردنيل ذوي الأهمية الاستراتيجية المتحكمين في حركة القوات الى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأوسط والمتوسط .

٢ ــ تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، أي أن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيس الى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

٣ ــ توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الاستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

٤ ــ توفر عناصر الإنتاج وتقديم التكنولوجيا العسكرية أمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة التي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسلح البحرية.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ عزم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان احداث تغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي من ابرزها رؤية تركيا لدورها الإقليمي على ضوء ما تشهده المنطقة من اصطفافات جديدة وتوترات وصراعات ومواجهات في أكثر من منطقة ترى تركيا أنها تمثل مصدر خطر عليها وتمثل تهديداً لمصالحها في الوقت الراهن وعلى المدى البعيد، حيث قامت على أساس ذلك بأنشاء العديد من القواعد العسكرية في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا خلال السنوات الأخيرة بحيث يمكن لتركيا نشر أسلحة جوية وبرية وبحرية كبيرة في مناطق تعتبرها مهمة لحماية مصالحها الاستراتيجية خارج حدودها

وكذلك لمواجهة منافسيها الإقليميين وفي المقام الأول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية، فتركيا لم تكن تملك قواعد عسكرية خارج أراضيها ما عدا الوجود العسكري في شمالي قبرص الذي يعود لعام ١٩٧٤ عندما أرسلت تركيا آلاف الجنود إلى الجزيرة بحجة حماية الأقلية التركية هناك وهي الخطوة التي ألقت بظلالها لسنوات عديدة على علاقاتها مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية التي لم تعترف بجمهورية شمال قبرص التي أعلنتها تركيا من جانب واحد **(قدورة، ٢٠١٤، ص ص ٨٣-٨٥)** .

تمتلك تركيا الآن قواعد عسكرية في كل من الصومال وقطر والعراق وسوريا وكانت بصدد إقامة قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية إلى جانب وجود عسكري غير معلن في ليبيا فهي تقوم بتقدم المساعدة العسكرية لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً والتي تخوض صراعاً عسكرياً ضد قوات الجنرال خليفة حفتر الذي تدعمه الإمارات ومصر والسعودية، وقد أرسلت عدداً من حاملات الجنود التي تنتجها إلى قوات حكومة طرابلس، ورغم أن هذه الإمدادات لن تغير موازين القوة لصالح حكومة طرابلس على الأرض لكنها رسالة إلى مصر والامارات والسعودية مفادها أنها لن تترك هذه الدول تنفرد بصياغة مستقبل ليبيا والقضاء على أي دور أو نفوذ تركي في ليبيا كما جرى الأمر في مصر عندما جرت الاطاحة بحكم الاخوان عام ٢٠١٣، وفي قطر تمتلك تركيا قاعدة عسكرية منذ عدة سنوات حيث بات لها موطئ قدم في الخليج، لكن الوجود العسكري التركي تعزز ونما عدداً وعدة في أعقاب فرض السعودية والإمارات حصاراً على قطر في صيف عام ٢٠١٧، كما وأعلنت تركيا مؤخراً أنها بصدد افتتاح قاعدة جديدة لها في قطر إضافة إلى قاعدة طارق بن زياد الحالية، وفي الصومال تمتلك ايضاً قاعدة عسكرية كبيرة في العاصمة مقديشو لتدريب الجنود الصوماليين، وبلغت نفقات إقامة القاعدة حوالي (٥٠) مليون دولار حسب بعض المصادر ويمكنها أن تأوي حوالي (١٥٠٠) جندي وتقديم التدريب لهم في وقت واحد لمساعدة الحكومة الصومالية في التصدي لجماعة الشباب الاسلامية المتطرفة، حيث تبلغ مساحتها أربعة كيلومترات مربعة وهي قادرة على استقبال قطع بحرية وطائرات عسكرية إلى جانب قوات كوماندوس **(القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها، ٢٠١٩)**، أما في سوريا والعراق ومع تصاعد النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني في منتصف ثمانينيات القرن الماضي حتى خروج قيادة الحزب من سوريا انشغلت تركيا بهذا الصراع الدامي داخل حدودها غالبا، رغم فترات الهدوء القليلة التي شهدها هذا الصراع بين الحين والآخر، وكانت القوات التركية تتوغل داخل اقليم كردستان العراق في حملات مطاردة لعناصر الحزب حتى خلال عهد الرئيس السابق صدام حسين بموجب اتفاق بين البلدين دون أن تقيم قواعد ثابتة في الإقليم، لكن منذ سقوط النظام السابق اختلف الوضع وعمل حزب العمال الكردستاني على إقامة قواعد ومقرات ثابتة في جبال قنديل الواقعة في مثلث الحدود بين العراق وإيران وتركيا، حيث أقر رئيس الوزراء التركي عام ٢٠١٨ خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي وجود (١١) قاعدة عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية، وأضاف أن تركيا تنوي زيادة عدد قواتها المتمركزة في هذه القواعد رغم احتجاج الحكومة العراقية على ذلك، لكن العدد

الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من (١٥) قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق (٣٠) كيلومتر داخل إقليم كردستان العراق، ومن بين هذه القواعد قاعدة بعشيقة الواقعة على أطراف مدينة الموصل وهي تبعد أكثر من (١٤٠) كيلومتر عن الحدود التركية العراقية، وتضم نحو ألفي جندي وعشرات الدبابات ومدافع بعيدة المدى رغم أن المنطقة لا تعتبر منطقة نشاط لحزب العمال الكردستاني (**القواعد العسكرية التركية في إقليم كردستان العراق وأهدافها، ٢٠١٩**)، أما في سوريا فقد أقامت تركيا (١٢) نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبراً على ورق فالمعارك لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي، وقامت تركيا بتعزيز هذه النقاط التي تحولت إلى قواعد عسكرية حقيقية في عمق سوريا مثل تلك الواقعة قرب بلدة مورك وسط سوريا وعلى بعد (٨٨) كيلومتر عن الحدود التركية خاصة بعد تعرضها أكثر من مرة للقصف من جانب القوات التركية، كما تحتفظ تركيا بعدد من القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس واعزاز وعفرين، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية وتسيطر عليها تركيا وتديرها مع قوى المعارضة (**القواعد العسكرية التركية في سوريا، ٢٠١٩، ص٢٩**) .

المبحث الثالث : الدور التركي في الامن العربي

ينعكس الدور التركي في الامن العربي من خلال اشتراكها ومنذ فترة زمنية بعيدة في الكثير من الازمات والمواقف التي تحتم عليها الوقوف مع الجانب العربي سواء كان ذلك بطلب من الجانب العربي او بدون طلب ، وانعكس ذلك الدور على الامن العربي بشكل واضح وصريح وخصوصاً بعد ازمات الربيع العربي واهمها:-

اولاً: الازمة الليبية

ان الهاجس الامني في المنطقة العربية كان رهن كثير من الازمات وخصوصا في فترة الاحتجاجات او ما يطلق عليه بالربيع العربي وما تبعها من متغيرات على الساحة العربية وكان التدخل العسكري التركي في الملف الليبي، والوجود التركي على الأرض الليبية من اهما حيث لم يكن هذا التدخل جزءاً من خطة استراتيجية مُعدَّة مُسبقاً، وإنما جاء كردة فعل على تطور الأحداث في ليبيا، وانه بقى متعلقاً بتطورات والظروف العسكرية والسياسية على الأرض وفي المنطقة، وهناك مجموعة عوامل تحدد التحركات التركية في ليبيا:-

١- **الفراغ الجيواستراتيجي:** فسقوط نظام القذافي وفشل الليبيين في إنشاء نظام سياسي بديل مستقر، وتعرُّض المصالح الأمريكية في ليبيا للهجوم الذي دفع واشنطن إلى التراجع وإهمال متابعة هذا الملف في شمال أفريقيا، وكذلك انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه في الفترة الأخيرة بسبب مشاكله الداخلية وأزمة خروج بريطانيا (البريكست) وتراجُع قوة تأثيره في الملف الليبي بسبب التنافس الفرنسي-الإيطالي، كل هذه العوامل أدت إلى خلق فراغ جيواستراتيجي في

ليبيا، حاولت كلٌّ من مصر وروسيا أن تملأه من خلال لعب دور فاعل هناك على الأرض وبأقل التكاليف (دون التدخل المباشر وإنما من خلال حلفاء محليين)، وهذا ما دفع تركيا إلى دخول ميدان السباق هناك وبأسلوب مُشابِه، أي من خلال وكلاء على الأرض دون الوجود بشكل مباشر ومُعلَن **(ضيف الله، ٢٠٢١، ص١٣)** .

٢- **غياب أي قوة ردع**: تبعاً للسبب الأول ومن خلال حساباتها الجيواستراتيجية، أدركت أنقرة أنه لن تكون هناك قوة بإمكانها أن تتصدى لها في ليبيا وتردع تقدمها هناك، بسبب انشغال اللاعبين أنفسهم بملفات أخرى، وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية والاقتصادية؛ ما سيجعل من الصعب على هذه الدول التصدي لتركيا في ليبيا لكن المهم كان إدراك أنقرة مدى العجز الأوروبي عن الوجود في ليبيا والتدخل هناك، على الرغم من أهمية الملف الليبي للاتحاد الأوروبي أمنياً **(ضيف الله، ٢٠٢١، ص١٤)** .

وقبل التدخل العسكري التركي في ليبيا سبقه عمليات جس نبض تركية لقوة ردع الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط، وبدا الاتحاد الأوروبي عاجزاً تماماً عن توجيه أي ضربة رادعة لتركيا حينها؛ ما شجَّع صانع القرار التركي على توسيع هذا الدور ليصل إلى ليبيا، ولعل القرار التركي الذي بدا مغامرةً في بداية الأمر، قد حقق نتائجه وأكد التحليلات التركية حول عجز أو عدم وجود قوة أوروبية أو عربية رادعة يمكنها إيقاف المخطط التركي، وأهم مثال على ذلك استمرار أنقرة في نقل المسلحين والسلاح إلى حكومة طرابلس حتى بعد مؤتمر برلين (في يناير ٢٠١٩) دون وجود أي رد فعل دولي حقيقي قوي على الأرض.

٣-حماية المصالح التركية في ليبيا وشرق المتوسط: هناك العديد من المصالح التركية المهمة جداً في ليبيا بدايةً من أموال شركات الإنشاءات التي لم يتم تحصيلها بسبب سقوط نظام القذافي، بالإضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار، ومشاريع استخراج النفط، وبناء محطات الطاقة الكهربائية وغيرها من مصالح اقتصادية كبيرة لكن أهم هذه المصالح هو ارتباط ليبيا الآن عضوياً وسياسياً بملف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادية في شرق المتوسط. فمع رفض الرئيس رجب طيب أردوغان تطبيع العلاقات مع مصر وإسرائيل من أجل إعادة رسم الحدود البحرية، ومواجهة المشروع اليوناني القبرصي في شرق المتوسط، لجأت تركيا إلى حل ابتدعته من خلال توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة طرابلس حول تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا، وبذلك أصبحت ليبيا جزءاً ضامناً للأمن القومي التركي ومصالحها في شرق المتوسط، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمراً استراتيجياً لتركيا من أجل المحافظة على اتفاقية تحديد الحقوق البحرية لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط، وعليه فإن التدخل العسكري التركي كان إلزامياً بعد محاولة الجيش الوطني الليبي وبقيادة المشير خليفة حفتر إسقاط حكومة الوفاق ودخول طرابلس **(التدخل التركي في ليبيا المحددات والتحديات ، ٢٠٢٠، ص ٢١)** .

٤- **تطورات السياسة الداخلية التركية:** خصوصاً التحول إلى النظام الرئاسي وجمع الرئيس أردوغان جميع الصلاحيات في يده، وفرض وجهة نظره الخاصة على السياسة الخارجية دون أي عوائق. هذا جعل تركيا تحذو حذو سياسة روسيا - النموذج الذي يبدو الرئيس

أردوغان معجباً به من خلال القيام خطوات جريئة وقوية بل عسكرية من أجل اغتنام الفرص في المناطق الرخوة ومناطق الفراغ السياسي القريبة في المنطقة، واستخدامها من أجل المصالح التركية ، كما أن التدخل العسكري التركي في ليبيا يخدم مصالح الدعاية الأردوغانية بشأن "العثمانية"، وتحوُّل تركيا إلى دولة "عظمى" في المنطقة، و"وحدة المصير مع أبناء المنطقة" كما أن هذه السياسة تزيد من دعم التيار القومي حليف أردوغان حالياً له، وإن كان هناك خلاف بين أردوغان والقوميين في الشأن الليبي، حيث يفضل القوميون التوجه - بعد تثبيت الأقدام عسكرياً في ليبيا - إلى استخدام هذا الوضع من أجل التفاوض مع مصر وإسرائيل، وهو ما من شأنه فصل ملف شرق المتوسط عن ملف ليبيا مستقبلاً، في حال التوصل إلى اتفاقات مُرضية مع مصر وإسرائيل، بحيث تصبح اتفاقية ترسيم الحدود التركية-الليبية غير ذات أهمية. لكن الموقف الأيديولوجي للرئيس أردوغان تجاه جماعة الإخوان المسلمين يحُول دون الحوار مع القاهرة. وهنا يرى القوميون الأتراك أن الأولوية الآن هي دعم أردوغان في ليبيا إلى حين التوصل إلى نقطة الانتقال من المواجهة العسكرية إلى المفاوضات السياسية هناك، وبعدها يمكن رفع الصوت بشأن ضرورة التفاوض مع مصر وإسرائيل **(تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب وردات الفعل، ٢٠٢٠، ص٣) .**

ويتبين لنا من خلال ذلك الدور الامني في المنطقة العربية كان اسيرالاستراتيجية التركية التي كانت تريد البقاء عسكرياً في ليبيا والتي لم تتبلور إلا بسبب "أخطاء" ارتكبها الطرف الآخر، والتي وفرت فرص التدخل التركي والحماية الأمريكية له، لتتحول من عملية اقتناص فرصة إلى استراتيجية تتوسع يوماً بعد آخر وفق الظروف والتطورات السياسية، التي ما زالت حتى الآن تسير في صالح الاستراتيجية التركية للتدخل والبقاء، وتتركز الأولوية الاستراتيجية لتركيا في ليبيا في "توفير الحماية والتمويل اللازمين لحكومة الوفاق في طرابلس كي تبقى طرفاً أصيلاً في أي حل سياسي قادم"، مع البحث عن سبل توفير هذه الحماية وهذا التمويل محلياً، من أجل تخفيف العبء عن تركيا وعدم الدخول في صراع مباشر في ليبيا.

ثانياً: الازمة السورية

كان الموقف التركي من الأزمة السورية ثابت في تبنيها لحقوق ومطالب الشعب، وحاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الانفتاح وأجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فعمدت تركيا إلى توجيه الكثير من النصائح إلى نظام الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت، إلا أن تطور الأحدث في سوريا وأصبح عدم الاستجابة من قبل النظام يظهر بشكل واضح، فطالبت الحكومية التركية بإجراء تغييرات جذرية من نظام الأسد داخل سوريا ومنها، إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة، والتوقف عن قتل المواطنين، وسحب الدبابات من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته، إلا أن عدم استجابة الأسد مرة أخرى دفعت بالحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تمتنع بموجبها عن

الانضمام إلى العقوبات أو الأعمال التي يقررها المجتمع الدولي بشأن الأزمة السورية. **(سلمي، ٢٠١٣، ص ١٦)** .

بعد ذلك دعمت تركيا الثورة السورية من خلال إتباعها لسياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السورين ومن ضمنهم السياسيين والمسلحين، وسمحت للمعارضة بتأسيس مكتبها السياسي في اسطنبول كمكتب المجلس الوطني السوري، والائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، وعملت أيضاً على المهاجمة الإعلامية للأسد بشكل شخصي وهاجمت نظامه أيضاً وذلك من خلال خطابات رئيس الوزراء أردوغان، كما كثفت جهودها حول تجميع القوى الدولية لإسقاط نظام الأسد **(سلمي، ٢٠١٣،ص١٧)** .

واخذ الدور التركي أبعاداً في سوريا حيث تأثرت العلاقات التركية السورية بعد الأزمة السورية التي حصلت ضمن ثورات الربيع العربي، فلم تعد العلاقات كما كانت عليه قبل الأزمة السورية، مما ترتب عليه تغير أبعاد الدور التركي في سوريا، فقد اختلفت التطلعات التركية وأولوياتها تجاه سوريا، لذلك فإن أبعاد الدور التركي في سوريا هي أبعاد سياسية وإستراتيجية، وتنحصر في ما يلي:

١- البعد السياسي

اخذ البعد السياسي أولوية كبيرة في التحركات التركية في الازمة السورية من خلال المؤشرات والمعطيات الاتية (**اوزكيزلجيك، ٢٠١٩، ص ص ١٠-١١**) :-

أ- تهتم تركيا بإعادة إقامة أو تحسين العلاقة مع النظام السوري، لأنه من الصعب الوقوف مع نظام سياسي لا يحضى بالدعم والتأييد الشعبي.

ب- تمتلك تركيا مجال واسع مع سوريا فهي تمتلك أطول حدود سياسية برية مشتركة معها على جهة الشمال والغرب، فيمكنها قيام علاقة مع سوريا في مجال الزراعة والتجارة والنقل، بالإضافة إلى المناطق المائية المشتركة.

ج- تدرك تركيا مدى أهمية سوريا لليونان والسياسات اليونانية تجاه سوريا لذلك فإن دخولها في تحالف مع اليونان يشكل تهديد مشترك لسوريا.

د- تسعى تركيا إلى لعب دور بناء يهدف إلى إنهاء العنف من جهة، وإلى تحقيق آمال الشعب السوري بالحرية والعدالة والكرامة من جهة أخرى، ولكن فعليا ما تريده تركيا هو استمرار مصالحها وألا تتأثر بفعل النزاعات التي حصلت وما زالت في المنطقة.

ه- احتضنت تركيا على أراضيها ألاف اللاجئين السورين منذ بداية الأزمة وهم من الهاربين من العنف والقصف الذي مارسه النظام السوري عليهم، وفعلياً تريد تركيا لعب دور وإيصال رسالة من وراء ذلك التصرف مع اللاجئين السورين.

ولقد صرح الرئيس أردوغان بخصوص الأزمة السورية ووجود نظام الأسد في المرحلة الانتقالية؛ حيث قال" سياستنا تجاه سوريا ثابتة منذ أن كنت رئيساً للوزراء وحتى الآن، ولا علاقة لنا فيما يحصل داخل سوريا لكن على الأسد والعالم أن لا ينسوا أن هناك حدوداً لتركيا مع

سوريا تمتد مسافة ٩١١ كيلو متر، وبالتالي فإن تركيا من الممكن أن تكون في أي لحظة تحت تهديد المنظمات الإرهابية الموجودة داخل سوريا.

ويتضح من هذا التصريح أن مخاوف تركيا والرئيس التركي نابعة بسبب تواجد التنظيمات الإرهابية في سوريا، والتي من الممكن وصولها إلى الحدود التركية نظراً لقرب الدولتين من بعضهم البعض.وهنالك بعض المصالح والأهداف الأخرى التي دفعت تركيا لتغيير موقفها تجاه سوريا والتدخل المباشر في الصراع السوري، وتتراوح هذه العوامل بين ما هو مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبين ما يرتبط بالوضع الإقليمي والدولي وتغير طبيعة العلاقة بيت تركيا والقوى المؤثرة في الوضع السوري كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية و إيران . واتجهت تركيا نحو تحقيق مصالحها في سوريا من خلال التفاعل مع القوى الفاعلة المؤثرة في سوريا، وذلك من خلال تحرك تركيا في إطار توافقي يجمع مصالحها المشتركة مع روسيا وإيران وأمريكا، وذلك للتخلص من تنظيم داعش الإرهابي، إلا أن تركيا تحركت بعكس الاتفاق مما جعل المصالح المشتركة مصالح متنازعة، وبالتالي أصبحت تركيا مجبرة على مواجهة التحدي الروسي الأمريكي الإيراني والذي هدف إلى التقليل من إنجازات تركيا المدنية والدبلوماسية في سوريا

وفي هذا الصدد صرح الرئيس رجب طيب أردوغان أن "بلاده تسعى وتريد إقامة منطقة آمنة في سوريا ولكن القوى العالمية الأخرى لم توافق وتعارضه في ذلك **(اوغلو، ٢٠١٩، ص ٧٤)**

البعد الاستراتيجي

اخذ البعد الاستراتيجي في السياسة التركية تجاة الامن العربي او الازمات في المنطقة العربية من خلال الاتي **(اوغلو، ٢٠١٩، ص٧٥)** :-

أ- أهمية موقع سوريا الإستراتيجي وأنها أحد المنافذ البحرية ومنطقة هامة في الشرق الأوسط.

ب- ب- توفر الموارد الاقتصادية بكثرة، وعوامل الإنتاج والقدرات البشرية والإبداعية فيها.

ج- سعي تركيا الدائم من أجل تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

بالنتيجة فان الدور التركي وخصوصاً في الأزمات التي حصلت في المنطقة العربية وتعد الأزمة السورية أحد هذه الأزمات والتي ما زالت مستمرة حتى الوقت الحالي، فقد انتهجت تركيا سياسة معينة ومحددة تجاه الأزمات، وجاءت سياستها على النحو الآتي(لتيم، ٢٠١٨، ص٥٢) :-

أ- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلمياً.

ج- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال والتقسيم.

د- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

ه- رعاية المصالح التركية العليا، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

و- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
ز- عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة.
ح- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقتها الخارجية ومصالح تركيا معها.

الخاتمة والاستنتاجات :

عملت الدولة التركية على التدخل في الازمات العربية وكان الدافع وراء ذلك هو استراتيجيتها الخاصة التي تعمل من خلالها لتعيد امجاد الدولة العثمانية ، دفعها ذلك الى استخدام اساليب او اليات مختلفة للتأثير ع الامن العربي.

بالنتيجة تم اثبات فرضية البحث التي تشير الى ان للتدخلات التركية دور كبير في زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية وخصوصاً في مناطق النزاع ومنها ليبيا وسوريا كما اثبتت الفقرة الاولى من الفرضية والتي تعطي احتمالية وقوع حرب او نزاع يستمر لسنوات كماحصل في النزاع السوري او الليبي وبذلك توصلنا الى مجموعة من النتائج والمقترحات يمكن ايجازها في الاتي :-

١- ان للدولة التركية مطامع كثيرة في المنطقة العربية لا يمكن التغاضي او تركها خصوصاً وان المنطقة العربية متاخمة للدولة التركية
٢- هناك اسواق اقتصادية كثيرة والتدخل في الازمات العربية وحلولها يتيح لها خلف فرص للتحالفات مع هذه الدول وهذه الاسواق الاقتصادية التي تنعش الاقتصاد التركي
٣- اصبح لدى تركيا رغبه بعد جس نبض الاتحاد الاوروبي وسماحه لم بالتدخل بشكل مباشر وعلني سواء كان في الغارات الجوية او عن طريق تهريب المرتزقة الى مناطق النزاع.
٤- تمتلك الدولة التركية مقومات كثيره ساعدتها على التدخل بالامن العربي بكل سهولة لانها تملك قواعد عسكرية متاخمة للحدود فضلاً نوعية الاسلحة وعلاقاتها المتينة مع الجانب الامريكي في اوقات النزاع وتوترها مع الطرف الروسي الرامي التدخل كذلك في مناطق النزاع ليخلق نفوذ جديد له .
٥- اعتمدت على اليات كثيرة كان اهمها الاليات العسكرية والاليات الاقتصادية فضلاً عن الاليات الناعمة او الثقافية .

بعد ذلك فان من الممكن تقديم مقترحين لصيانة الامن العربي من التدخلات الخارجية بشكل عام والتدخلات التركية:

الاول: ضرورة تفعيل قرارات من الجامعة العربية تعمل مع الامم المتحدة لقطع طريق التدخلات الاجنبية وتفعيل ادوات السياسية الاقتصادية تجاة هذه التدخلات والتجاوزات .

ثانيا: العمل على صيانة الامن العربي عن طريق مبادرات عربية سريعة وذات ابعاد طويلة المدى.

قائمة المراجع :

اولاً: المراجع العربية

١ـ الكتب العربية

١ ـ باكير، علي. (٢٠١٠) تركيا الدولة والمجتمع ... المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية. في (كتاب تحديات الداخل ورهانات الخارج). الطبعة الأولى. الدوحة . مركز الجزيرة للدراسات.
٢ـ معين محمود، معين. (٢٠٠٩). إسرائيل واختراق جبهة اسيا. بيروت. مركز باحث للدراسات، بيروت.
٣ـ ألطون ايشيق، مليحة بنلي. (٢٠١١). سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية. الطبعة الأولى. أبو ظبي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٤ ـ المرشد، مي سامي. (٢٠١٨). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٢ـ٢٠١٦. الطبعة الأولى. برلين. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
٥ ـ احمد داود اوغلو، احمد داود. (٢٠١١). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل. الطبعة الثانية. بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون .
٦ ـ عبد القادر، محمد. (٢٠١٢). تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
٧ ـ السعدي، عبير. (٢٠٠٦). سياسات الاحلاف العسكرية تركيا والناتو وإسرائيل. دمشق. المجلد للنشر والتوزيع.
٨ ـ دنى، ايمان. (٢٠١٤). الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. الطبعة الأولى. الإسكندرية. مكتبة الوفاء القانونية .
٩ ـ خماش، رنا. (٢٠١٠). العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ١٩٩٦ـ٢٠٠٩. الطبعة الأولى. عمان. مركز دراسات الشرق الأوسط .
١٠ـ عتريس، محمد. (٢٠٠٢). معجم بلدان العالم. القاهرة. الدار الثقافية للنشر.
١١ـ أوغلوا، احمد. (٢٠١٩). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٢ـ العطية واخرون، سمير. (٢٠١٢). العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
١٣ـ ميشال، نوفل. (٢٠١٠). عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٤ـ نجم، احمد مشعان. (٢٠١٧). مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية. عمان. دار امجد للنشر والتوزيع.
١٥ـ الشوربجي، منار. (٢٠١٢). التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا. في كتاب (تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي). القاهرة. مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات .
١٦ـ عبد الله تركماني، عبد الله. (٢٠١٠). تعاظم الدور الإقليمي لتركيا. الطبعة الأولى. تونس. دار النقوش العربية .
١٧ـ محمود، احمد عبد العزيز. (٢٠١١). تركيا في القرن العشرين. الطبعة الأولى. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث .

٢ـ البحوث والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات

١ـ محمود، لقمان عمر. (٢٠٢٠). العلاقات القطرية التركية ٢٠٠٣ـ٢٠١٧. مجلة دراسات إقليمية. العدد ٤٤.
٢ ـ أوزكيزلجيك، عمر.(٢٠١٩). السياسات التركية في سوريا وافاقها من منظور تركي. مركز الجزيرة للدراسات.
٣ ـ التدخل التركي في ليبيا المحددات والتحديات. (٢٠٢٠). مركز الامارات للسياسات .
٤ ـ تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب وردات الفعل. (٢٠٢٠). المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .
٥ ـ جلال سلمي، جلال.(٢٠١٧). السياسة التركية حيال الازمة السورية. المركز الديمقراطي العربي .
٦ ـ الحمد، خالد.(٢٠٢٠). الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين الطموح والمعوقات. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
٧ ـ الشرقاوي، باكينام.(٢٠٠٩). الانطلاقة الإقليمية التركية لماذا؟ وكيف. مجلة شؤون الأوسط . العدد ٩٩.

٨ ـ الشمري، احمد جاسم إبراهيم. (٢٠٢٠). سياسة تركيا المائية على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا- العراق). مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. العدد ٢.
٩ ـ صلاح، مصطفى محمد.(٢٠١٧). الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط: في ظل مفهوم العثمانية الجديدة "الخليج- العراق- وفلسطين". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
١٠ـ ضيف الله، احمد.(٢٠٢١). النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
١١ـ عبد العزيز، هشام.(٢٠٠١). التقارب التركي من إسرائيل في التسعينات: دراسة تحليلية للأسباب والعوامل التي ساعدت تركيا على التقارب من إسرائيل. مجلة البصائر. العدد ٢.
١٢ـ عبد الفتاح، بشير.(٢٠٠٩). المحددات الداخلية لسياسة تركيا الخارجية، مجلة أوراق الشرق الأوسط . العدد ٤٣.
١٣ـ عبد الفتاح، بشير.(٢٠١٤). السياسة التركية في محيط إقليمي متغير. مجلة شؤون عربية. عدد ١٥٧.
١٤ـ العلاف، إبراهيم خليل.(٢٠٠٨). تنامي القدرات العسكرية التركية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي. مركز الدراسات الإقليمية.
١٥ـ علي، سليم كاطع. (٢٠١٩). العلاقات التركية- الإيرانية وانعكاسها على العراق بعد عام ٢٠٠٣. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .
١٦ـ قدورة، عماد يوسف.(٢٠١٤). تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار. مجلة سياسات عربية. العدد ١١.
١٧ـ القواعد العسكرية التركية في سوريا.(٢٠١٩). مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
١٨ـ كامل، مروان عوني.(٢٠١٨). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي. مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد ١١.
١٩ـ الكفارنة، احمد عارف ارحيل.(٢٠١٨). الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً. مجلة دراسات. العدد ٤.
٢٠ـ ليتم، فتحية. (٢٠١٨). تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط . مجلة المفكر. العدد ٥ .
٢١ـ مبدأ أردوغان. (٢٠٢٠). الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي. مركز الجزيرة للدراسات .
٢٢ـ محفوظ، عقيل سعيد.(٢٠١٢). السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغير. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية .
٢٣ـ محمود، الامام محمد. (٢٠١٨). العلاقات الاقتصادية التركية – القطرية: نمو متسارع وتعزيز للشراكة. مركز الجزيرة للدراسات .
٢٤ـ معوض، علي جلال.(٢٠٠٩). الرؤية التركية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط . مجلة أوراق الشرق الأوسط . العدد ٤٣.
٢٥ـ ملكاوي، عصام فاعور.(٢٠١٣). تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة. بحث مقدم في الملتقى العلمي (الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية) . الخرطوم.
٢٦ـ النداوي، خضير عباس احمد.(٢٠١٦). التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. العدد ٨٨.

٣ـ الانترنيت

١ ـ القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها، BBC NEWS، تاريخ النشر ٢٠١٩/٨/١٨، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٠، متاح على الرابط التالي:
https//www.google.com/amp/s/www.bbc.com/Arabic/middleeast-49376606.amp
٢ ـ القواعد العسكرية التركية في إقليم كردستان العراق وأهدافها، تاريخ النشر ٢٠١٩/١/٢٩، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٢، متاح على الرابط التالي:
https//www.google.com/amp/s/www.bbc.com/Arabic/middleeast-47028202amp

ثانياً: المراجع الأجنبية

1 - Amb. Eric S.Edelman and others, The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East, Bipartisan Policy Center, Washington, DC, 2013, p.28.
2 - Zvi Magen and Gallia Lindenstrauss, Russian-Turkish Relations: Contemporary DILEMMAS OF Past Empires, Strategic Assessment, vol.16, No.2, Elinir, the lnstitute for National Security Studies (lnss), lsrael, 2013, p.63.

3 - Cengiz DlNC, Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans, Perceptions Journal of lnternational Affairs, vol.16, No.2, the center for Strategic Research (SAM), Ankara, 2011, p.63.
4 - Bilateral Political Relations between Turkey and Qatar",mfa.gov, 2018, at: http://www.mfa.gov.
5 - Qatar, Turkey bilateral ties based on shared vision", gulf-times.com, 2017, at: http://www.gulf-times.com
6 - Qatar's investments in Turkey reaches over $20bn", peninsulaqatar.com, 2017, at: https://thepeninsulaqatar.com